

**وزارة البريد والمواصلات
السلكية واللاسلكية**



**قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1447 الموافق 8 مارس
سنة 2026، يحدد مصارييف معالجة ملفات
المصادقة على تجهيزات الاتصالات الإلكترونية.**

إن وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،

—بمقتضى القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان عام
1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 الذي يحدد القواعد العامة
المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-97 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1422 الموافق 2 مارس سنة 2002 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للذبذبات، المعدل والمتّم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-178 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1441 الموافق 6 يوليو سنة 2020 الذي يحدد صلاحيات وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 26-97 المؤرخ في 12 شعبان عام 1447 الموافق 31 جانفي سنة 2026 الذي يحدد شروط وكيفية المصادقة على تجهيزات الاتصالات الإلكترونية، لا سيما المادة 13 منه،

- وبعد استشارة سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية،

يقرّر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 26-97 المؤرخ في 12 شعبان عام 1447 الموافق 31 جانفي سنة 2026 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد مصاريف معالجة ملفات المصادقة على تجهيزات الاتصالات الإلكترونية.

المادة 2 : تُحدد مصاريف معالجة الملفين، الإداري والتقني، الخاصة بالمصادقة على تجهيزات الاتصالات الإلكترونية من طرف الوكالة الوطنية للذبذبات أو سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، حسب الحالات المنصوص عليها في المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 26-97 المؤرخ في 12 شعبان عام 1447 الموافق 31 جانفي سنة 2026 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

- مصاريف معالجة الملف الإداري : بمبلغ قدره سبعة عشر ألفاً وخمسمائة دينار (17 500 دج) خارج الرسوم، تُدفع عند إيداع طلب المصادقة وغير قابلة للتعويض،

- مصاريف معالجة الملف التقني : بمبلغ قدره مائة وخمسون ألف دينار (150 000 دج) خارج الرسوم، تُدفع عند سحب شهادة المطابقة.

يتم دفع مصاريف معالجة الملفين عبر المنصة الإلكترونية المخصصة للوكالة الوطنية للذبذبات أو سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، حسب الحالة، ويكون إثبات الدفع قابلاً للتحميل.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 18 رمضان عام 1447 الموافق 8 مارس سنة 2026.

سيد علي زروقي